



نموذج مقترح لتوضيح العلاقة بين ظاهرتي
التهرب الضريبي وغسل الأموال في الاقتصاد المصري
خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١١

*Suggested Model to Clarify the Relationship
Between the Phenomenon of Tax Evasion and Money
Laundering in the Egyptian Economy (1991-2011)*

رسالة مقدمة من

الباحث / عمرو جمال سعد السيد أحمد خطاب

للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

تحت إشراف

د/ داليا عادل الزياى
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة عين شمس

أ.د / أحمد مندور
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة عين شمس

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ

مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾

صدق الله العظيم

(سورة النساء : الآية ٣٧)

إهداء

إلى والدي ووالدي حبا وتقديرا أطال الله في عمرهما
إلى أشقائي مروة وهاجر متعهم الله بالصحة والعافية
إلى جنى وهانىة ومصدر سعادتى
إلى جميع العاملين في وحدة غسل الأموال في البنك المركزي
وبصفة خاصة **الأستاذ الدكتور / سمير الشاهد** السند
الحقيقى لكل الباحثين.

الباحث



كلية التجارة

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير

اسم الباحث : عمرو جمال سعد السيد أحمد خطاب
عنوان الرسالة : نموذج مقترح لتوضيح العلاقة بين ظاهرة التهرب الضريبي وغسل الأموال في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١١
اسم الدرجة : الماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

- الاستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت
رئيساً
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس
- الاستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور
مشرفاً
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس
- الاستاذة الدكتورة / نجلاء محمد إبراهيم
عضواً
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة بنى سويف

تاريخ الرسالة :

٢٠١٤ / /

الدراسات العليا :

أجيزت الرسالة بتاريخ :

٢٠١٤ / /

ختم الإجازة



موافقة مجلس الجامعة

٢٠١٤ / /

موافقة مجلس الكلية

٢٠١٤ / /



كلية التجارة
قسم الاقتصاد

بيانات الباحث

اسم الباحث : عمرو جمال سعد السيد أحمد خطاب

الدرجة العلمية : الماجستير

القسم التابع له : الاقتصاد

الكلية : التجارة

الجامعة : عين شمس

سنة التخرج : ٢٠٠٨

سنة المنح : ٢٠١٤

شكر وتقدير

بعد خالص الحمد والشكر لله تعالى علي توفيقه لي في اتمام هذا العمل أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس لتفضله بقبول الاشراف علي الرسالة ، وعلي كل ما قدمته لي من توجيه واهتمام ورعاية وكان لتوجيهاته العلمية أثر كبير في إنجاز هذا البحث، فجزاها الله خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة عين شمس لتفضله بالموافقة وقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة ، وعلي كل ما قدمه لي من توجيه واهتمام ورعاية رغم مشاغله وضيق وقته فله مني كل احترام وتقدير فجزاه الله خير الجزاء.

وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ نجلاء محمد إبراهيم أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة بنى سويف لتفضلها بالموافقة وقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة ، وعلي كل ما قدمته لي من توجيه واهتمام ورعاية رغم مشاغلة وضيق وقتها فله مني كل احترام وتقدير فجزاه الله خير الجزاء.

وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ سمير الشاهد خبير غسل الأموال بالبنك المركزي لما له من توجيهات في إنجاز هذه الدراسة فله مني كل التقدير والاحترام فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر إلي كل من ساهم بيد العون في إمدادي بالمعلومات وأصحاب غسل الأموال بالبنك المركزي التي تم الاستعانة بها في هذه الدراسة كما أتوجه بالشكر إلي والدي ووالدتي وأشقائي وأسرتي جميعاً . ولا يفوت الباحث أن يشكر كل من أسهم في إنجاز هذا البحث.

أولاً - قائمة المحتويات

رقم الصفحة	محتويات
١	الإطار العام للدراسة-----
٢	مقدمة-----
٣	أولاً : طبيعة المشكلة محور البحث-----
٧	ثانياً : أهداف البحث-----
٧	ثالثاً : فروض البحث-----
٨	رابعاً : أهمية البحث-----
٩	خامساً : الدراسات السابقة-----
٢٧	سادساً : منهج البحث-----
٢٨	سابعاً : خطة البحث-----
٢٩	الفصل الأول : الملامح العامة لمشكلة غسل الأموال-----
٣٠	مقدمة-----
٣٢	المبحث الأول: مشكلة غسل الأموال (المفهوم - المصادر)-----
٣٤	أولاً : مفهوم غسل الأموال-----
٣٩	ثانياً : مصادر الأموال غير المشروعة-----
٤٣	ثالثاً : مراحل عمليات غسل الأموال-----
٤٤	رابعاً : أهمية العنصر البشري في عمليات غسل الأموال-----
٤٧	خامساً: طرق غسل الأموال-----
٥٦	سادساً: آفاق مكافحة عمليات غسل الأموال-----
٨٤	المبحث الثاني: الإطار الرقابي المصرى لمكافحة غسل الأموال-----
٧٤	مقدمة-----
٨٤	أولاً : صدور الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال-----
٨٦	ثانياً : صدور قواعد التعرف على هوية العملاء-----
٨٦	ثالثاً : آليات التنفيذ-----
١٠١	رابعاً : تقييم النظم المصرية في مجال مكافحة-----

أولاً - قائمة المحتويات

رقم الصفحة	محتويات
١٠٧	الخلاصة
١٠٨	الفصل الثاني : الملامم العامة لمشكلة التهرب الضريبي
١٠٩	مقدمة
١١١	المبحث الأول: مشكلة التهرب الضريبي (المفهوم - الاشكال - الاسباب)
١١١	مقدمة
١١١	أولاً : مفهوم التهرب الضريبي
١١٣	ثانياً : أنواع التهرب الضريبي
١١٤	ثالثاً : أسباب التهرب الضريبي
١١٦	المبحث الثاني: مواجهة مشكلة التهرب الضريبي
١١٦	مقدمة
١١٧	أولاً : التهرب الضريبي في جمهورية مصر العربية
١٢١	ثانياً : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة التهرب الضريبي
١٢٣	ثالثاً : الإجراءات الوقائية للحد من مشكلة التهرب الضريبي
١٢٦	المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية المترتبة على كل من التهرب الضريبي وغسل الأموال
١٢٦	مقدمة
١٢٦	أولاً : الآثار الاقتصادية المترتبة على مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال
١٢٦	ثانياً : الإلتزامات التي يفرضها قانون الامتثال الضريبي الأمريكى
١٣٦	FATCA على المؤسسات المالية
١٤٧	الخلاصة
١٤٩	الفصل الثالث : النموذج المقترح
١٥٠	القسم الأول : الجهود المبذولة لقياس العلاقة بين مشكلة التهرب الضريبي وانعكاساتها على نشاط غسل الأموال

أولاً - قائمة المحتويات

رقم الصفحة	محتويات
	القسم الثاني : النموذج المقترح لتوضيح العلاقة بين مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال وتأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي -----
١٥٤	
١٦١	الفصل الرابع : الدراسة الميدانية -----
١٦٢	هدف الدراسة -----
١٦٢	فروض الدراسة -----
١٦٣	مجتمع وعينة الدراسة -----
١٦٦	نتائج الدراسة ومناقشتها -----
١٨٤	إثبات فروض الدراسة -----
١٨٩	الخلاصة والنتائج والتوصيات -----
١٩٨	المراجع -----
١٩٩	أولاً - المراجع العربية -----
٢٠٥	ثانياً - المراجع الأجنبية -----
٢١١	الملاحق -----

ثانياً - قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان
٦	(1) Money Laundering & Tax Evasion in the US -----
٦	(2) Money Evasion in the Netherlands & the EU-----
١١٣	(٣) أنواع التهرب الضريبي-----
	(٤) حجم الاقتصاد الخفى والدخل غير المشروع فى مصر خلال الفترة
١٣٢	من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠ -----
١٣٣	(٥) حجم غسل الأموال فى مصر -----
	(٦) بيان إحصائى خاص بمكافحة التهرب الضريبي عن الفترة من
١٣٤	٢٠١٠/٧/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ -----
١٦٤	(٧) توزيع المجتمع على فئات الدراسة-----
١٦٥	(٨) نتائج توزيع العينة على فئات الدراسة ونسب الإستجابة-----
١٦٧	(٩) اختبار ثبات ألفا كرونباخ لمحور مشكلة غسل الأموال فى ج.م.ع.
١٦٨	(١٠) اختبار ثبات ألفا كرونباخ لمحور التهرب الضريبي فى ج.م.ع.
	(١١) اختبار ثبات ألفا كرونباخ لمحور تأثير مشكلتى غسل الأموال
١٦٩	والتهرب الضريبي على الناتج المحلى لجمهورية مصر العربية--
	(١٢) صدق الاتساق الداخلى لأبعاد استبيان المجموعة الأول- موجهة
١٧٠	للعاملين بشركات الإنتاج الحربى-----
١٧١	(١٣) التحليل العاملى لمحور غسل الأموال فى ج.م.ع.-----
١٧٣	(١٤) التحليل العاملى لمحور التهرب الضريبي فى ج.م.ع.-----
	(١٥) التحليل العاملى لمحور تأثير التهرب الضريبي وغسل الأموال
١٧٥	على الإنتاج المحلى الإجمالى-----
١٧٧	(١٦) الأعداد والنسب لعبارات محور مشكلة غسل الأموال فى ج.م.ع
١٧٩	(١٧) الأعداد والنسب لعبارات محور مشكلة التهرب الضريبي فى ج.م.ع

ثانياً - قائمة الجداول

البيان	رقم الصفحة
(١٨) الأعداد والنسب لعبارات تأثير مشكلتي غسل الأموال والتهرب الضريبي على الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية -----	١٨٠
(١٩) اختبار (ت) لحساب الفروق بين إجابات عينة الدراسة لمحور مشكلة غسل الأموال في جمهورية مصر العربية -----	١٨١
(٢٠) اختبار (ت) لحساب الفروق بين إجابات عينة الدراسة لمحور التهرب الضريبي في جمهورية مصر العربية -----	١٨٢
(٢١) اختبار (ت) لحساب الفروق بين إجابات عينة الدراسة لمحور تأثير مشكلتي غسل الأموال والتهرب الضريبي على الناتج المحلي لجمهورية مصر العربية -----	١٨٣
(٢٢) مصفوفة الارتباط بين مشكلة التهرب الضريبي ومشكلة غسل الأموال -----	١٨٤
(٢٣) مصفوفة الارتباط بين مشكلة التهرب الضريبي وغسل الأموال والناتج المحلي الإجمالي -----	١٨٥
(٢٤) معامل التحديد لتأثير مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال على الناتج المحلي الإجمالي -----	١٨٦
(٢٥) نتائج الانحدار المتعدد لتأثير مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال على الناتج المحلي الإجمالي -----	١٨٦
(٢٦) تحليل التباين ANOVA لنموذج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال على الناتج الإجمالي	١٨٧
(٢٧) نتائج الانحدار المتدرج لتأثير مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال على الناتج المحلي الإجمالي -----	١٨٧
(٢٨) تحليل التباين ANOVA لنموذج تحليل الانحدار المتدرج لتأثير مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال على الناتج المحلي الإجمالي -----	١٨٨

ثالثاً - قائمة الأشكال

البيان	رقم الصفحة
(١) الآثار السلبية المترتبة على مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال	١٢٧
(٢) الهيكل التنظيمي الجديد لجهاز مكافحة التهرب الضريبي	١٣٥
(٣) النموذج المقترح	١٥٩
(٤) الارتباط بين مشكلة التهرب الضريبي ومشكلة غسل الأموال	١٦٨
(٥) الارتباط بين مشكلتي التهرب الضريبي وغسل الأموال والنتائج المحلى الإجمالي	١٦٩

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

مقدمة

يعتبر قياس المردود المالى من الجرائم العابرة للحدود والمرتبطة بمشكلة غسل الأموال - فى جميع أنحاء العالم - وضخها من خلال النظم الماليه فى مراحلها الأولى ، ولاشك أن مشكلة غسل الأموال تشير فى غالب الأحوال إلى العائدات من أنشطة الاقتصاد السرى Underground وأيضاً أجزاء من أنشطة اقتصاد الظل Shadow مثال ذلك التهرب الضريبى Tax Evasion، وجرائم ذات الباقات البيضاء White Collar أو الجرائم عبر الحدود مثال ذلك هروب رؤوس الأموال والعائدات من مستندات وهمية Fake Invoicing وغيرها.

وقد صدر فى القرن الماضى فى جمهورية مصر العربية عدة تشريعات (قانون العقوبات وقرار رئيس الجمهورية ٢٠٠٢)^(١) تستهدف مكافحة غسل الأموال وضبط الاقتصاد الخفى، ومع قيام ثورة الخامس والعشرون من يناير ٢٠١١ وما اكبتها من مناخ جديد يتسم بالإنفلات فى شتى المجالات وظهور أنماط من الاجرام المحلى الذى من المؤكد هو مرتبط بالإجرام الدولى المنظم حيث وجهت العديد من الجماعات الاجرامية إهتماماتها فى ابتكار العديد من الوسائل لإضفاء الشرعية الظاهرية على مصدر الأموال المتحصلة من الجرائم المرتكبة مما يلقي العديد من الأعباء على الجهات المنوط بها كشف ذلك ومحاولة مكافحته ومنعه من مصدره.

(١) • المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات، والتي تضم إضافتها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٧ فى ١٧ يونيو ١٩٤٧ ، الوقائع المصرية، العدد (٥٤) ، ١٩ يونيو ١٩٤٧ .
• قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ .
• (قانون رقم ٨٠) لسنة ٢٠٠٢ فى شأن إصدار قانون مكافحة غسل الأموال ، الجريدة الرسمية ، عدد (٢٠) مكرر ، ٢٢ مايو ٢٠٠٢ .
• (قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٠٢ فى شأن وحدة غسل الأموال .

ولا شك أن جريمة غسل الأموال لا تتم إلا عندما يكون هناك جريمة كاملة- جريمة أصلية- والتي تؤدي إلى مدخول أو مدخولات غير مشروعة والتي يتم غسلها بعد ذلك بشكل قانوني، ولا شك أن تلك المشكلة تعود بالدرجة الأولى لعدم الاستقرار على تعريف واضح وقاطع لنشاط غسل الأموال حيث يمكن أن يكون التهرب الضريبي جزءاً من الاحتيال المالي والذي يشكل جريمة أصلية لغسل الأموال في معظم بلدان العالم، ومن هم المشاكل التي تواجه تلك البلدان أيضاً مشكلة عدم استقرار تقديرات التهرب الضريبي والغش والاحتيال وندرة معرفه النظرية والتجريبية حول العلاقة بين غسل الأموال والتهرب الضريبي.

ومما تجدر الإشارة إليه لأبد من السعي تجاه قياس العائدات من الجرائم لكل نوع Sort من الجرائم على حدة (مخدرات ، غش ، تهرب ضريبي ، احتيال...) حتى يسهل قياس الغسل الدقيق لتلك الأموال وبالصورة التي تسمح بحساب كل من التهرب الضريبي وغسل الأموال الناتجة عن تلك الجرائم مع الأخذ في الحسبان أن نسبة عوائد الجريمة العابرة للحدود تعتمد على مدى جاذبية تلك الدول لنشاط غسل الأموال فالناتج المحلي الإجمالي GDP لتلك الدولة، الظروف الجغرافية، الاجتماعية، المسافة الثقافية وغيرها تعتبر متغيرات هامة للتحكم في مشكلتي غسل الأموال من جهة والتهرب الضريبي من جهة أخرى.

أولا - طبيعة المشكلة محور البحث :

لاشك أن مشكلة غسل الأموال هي مشكلة عالمية لا يقتصر تأثيرها السلبي في النواحي الاقتصادية المالية والاجتماعية على الحدود المحلية لجمهورية مصر العربية مما يستلزم بذل المزيد من الجهود الدولية والسعي